بيروت في 2014/12/15

أرسل وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور كتاباً إلى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق طالباً الإيعاز لمن يلزم إقفال والختم بالشمع الاحمر مسلخ لحوم تعود ملكيته للمدعو رسلان محمد صفية في برالياس في البقاع، ومستودع تعنايل للحوم للمدعو خالد خطار الشمالي، بعد ان أظهر تقرير رئيس قسم الصحة في زحلة مفاده ان بقرة مريضة لحمها غير صالح للإستهلاك البشري جيئ بها من المسلخ العائد لصفية إلى مستودع العائد الشمالي وكانوا على وشك ذبحها وبيع لحمها.

وطلب أبو فاعور كذلك التحقيق مع الأشخاص المعنيين، وللغاية عينها أحال ابو فاعور كامل الملف الى النائب العام الإستئنافي في البقاع القاضي فريد كلاس طالباً إجراء التحقيقات اللازمة وإتخاذ التدابير القانونية بحق كل من المدعوين صفية والشمالي وكل من يثبته التحقيق مشاركاً أو متدخلاً، حماية لصحة المواطنين وحفظاً لسلامتهم.

في مجال آخر اتّخذ الوزير أبو فاعور صفة الادعاء أمام النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم على شركة الصحراء للبترول لصاحبها السيد علي حسين حلوم، التي التزمت لفترة طويلة بتأمين المازوت لمستشفى رفيق الحريري الجامعي الحكومي في بيروت، وعمدت إلى التلاعب والغش في الكميات والفواتير المسلمة إلى المستشفى والتي بلغت عشرات المليارات.

وطلب ابو فاعور من ابراهيم التوسع في التحقيق، متخذاً كذلك صفة الادعاء ضد كل من يظهر تورطه من موظفين متواطئين مع الشركة في إختلاس الأموال العامة.

هذا وأبلغ ابو فاعور صاحب الشركة المذكورة أن ديونها لدى مستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي موضع تدقيق بسبب شكوك كبيرة بوجود تلاعب في الفواتير وغش في الكميات المسلَّمة، وهذا ما يضع الشركة ليس فقط في موقع عدم الأحقية بقبض ما تدعيه من مستحقات، بل في موقع المساءلة القانونية أمام القضاء